

Distr.
LIMITED

TD/B/51/L.8
15 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٦ من جدول الأعمال

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

موجز مقدم من الرئيس

١- نظر المجلس في البند ٦ من جدول الأعمال في جلسة عامة عُقدت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وألقى الخطاب الافتتاحي الموظف المسؤول عن الأونكتاد، أما الخطاب الرئيسي فقد ألقاه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وعرض مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، مذكرة معلومات أساسية (TD/B/51/4) وورقة غرفة اجتماعات (TD/B/51/CRP.1).

٢- وأدلت الوفود التالية بخمسة وثلاثين بياناً بشأن هذا البند من جدول الأعمال: البرازيل (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والمفوضية الأوروبية (باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية)، والمكسيك (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)، وباكستان (باسم المجموعة الآسيوية والصين)، ونيجيريا (باسم المجموعة الأفريقية)، وبنن (باسم أقل البلدان نمواً)، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وجامايكا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وشيلي، والصين، والفلبين، وفنزويلا، وكندا، وكوبا، وكينيا، ومصر، وموريشيوس، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، واليابان، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة.

٣- وأعرب معظم المشاركين عن تقديرهم لمذكرة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمانة باعتبارها تقدم وصفاً شاملاً للقضايا المتصلة بالتنمية والناشئة في إطار المفاوضات التجارية اللاحقة للدوحة عقب انعقاد مؤتمر

الأونكتاد الحادي عشر والمقرر الإطاري الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ (رزمة تموز/يوليه). فضلاً عن ذلك، لاحظ كثيرون أن البيانات الافتتاحية التي أدلت بها الأمانة قد طرحت قضايا هامة معيّنة لمناقشتها والنظر فيها من جانب المجلس. واعترفوا كذلك بإسهامات مجلس التجارة والتنمية في تحديد الدروس المستفادة من اجتماع كانكون وذلك أثناء الدورة السابقة للمجلس في إطار البند نفسه من جدول الأعمال ومن أجل توضيح البُعد الإنمائي في المفاوضات. وأعرب كثيرون أيضاً عن شعورهم بأن المناقشات التي تُجرى في إطار البند ٦ من جدول الأعمال في الدورة الحالية ستساعد بما تحقّقه من بناء الثقة وتوافق الآراء في دفع المفاوضات قُدماً بشأن كثير من القضايا الواردة في رزمة تموز/يوليه. ويرد أدناه ملخص للمناقشة.

ألف - التقدم المحرّز منذ اجتماع كانكون: الأونكتاد الحادي عشر ورزمة تموز/يوليه التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية

٤ - إن الرحلة من كانكون إلى ساو باولو إلى جنيف تتيح درساً أساسياً للمفاوضين التجاريين، أي فيما يتعلق بمسائل التنمية، ونتيجة لذلك فإن اتفاقات منظمة التجارة العالمية يجب أن تتناول الاهتمامات الإنمائية المتصلة بالتجارة التي تشغل أعضائها إذا أُريد تحقيق نتيجة ناجحة للحولة الراهنة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وهكذا تعلّم المفاوضون أنه يجب عليهم الالتزام بتحقيق الوعد الإنمائي الوارد في إعلان الدوحة، ليس كنتيجة للمفاوضات المتعلقة بالتحريم إلى الأسواق وبالقواعد بل بشكل متوازٍ معها بوصف ذلك اعتباراً يشكل جزءاً لا يتجزأ من التعهدات المتعلقة بالتحليل. وفي حين ثبتت صعوبة ذلك في السنوات الثلاث المنقضية منذ مؤتمر الدوحة، فإن المشاركين اشتركوا في الرأي القائل بأن هذا يمكن تحقيقه على نحو واقعي. ويتوقع البعض أنه بينما قد لا يكون من الممكن اختتام مفاوضات الدوحة بحلول وقت انعقاد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ في عام ٢٠٠٥، فإن الفرص جيدة لاختتام هذه المفاوضات بحلول عام ٢٠٠٦.

٥ - وأكد الموظف المسؤول عن الأونكتاد على أن الأونكتاد يسعى إلى أداء دور داعم نشط في تحقيق الوعد الإنمائي الصادر في الدوحة، عن طريق القيام بأنشطة المساعدة التقنية وأعمال بحثية تحليلية وبناء توافق الآراء في المداورات الحكومية الدولية.

٦ - وأعرب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية عن اتفاقه مع وجهة نظر أمانة الأونكتاد القائلة بأن "يؤكد المقرر مرة أخرى أولاً وقبل كل شيء قيمة تعددية الأطراف، ويعيد إلى برنامج عمل الدوحة مقومات البقاء، ويؤكد مجدداً على المكانة المركزية التي تحتلها الشواغل الإنمائية، ويلزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتحقيق البُعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة. كما يؤكد من جديد على المعاملة الخاصة والتفاضلية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وهو يساعد في تقليل الشكوك التي تحيط بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، ويسكّن المخاوف الحمائية". وذكر كذلك أن القرار يتيح منصة انطلاق ممتازة للأعمال الباقية ولاختتام المفاوضات في الوقت المناسب. ويمثّل دمج البلدان النامية في النظام التجاري أحد أكبر التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية اليوم. وحذّر من أنه ما زال يوجد قدر كبير من العمل يتعين القيام به، وأن الشهور القادمة ستكون حاسمة الأهمية.

٧- وكما هو مؤكد في توافق آراء ساو باولو، فإن البلدان ملتزمة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وتساند هذا النظام وتحافظ عليه باعتبار ذلك مسؤولية يشترك الجميع في تحملها. وأكدت البلدان النامية، من ناحيتها، على أنها قد أدت دوراً بنّاءاً للغاية في إعادة وضع جولة الدوحة على المسار الصحيح كما أبدت استعدادها لإيجاد نقطة التقاء مشتركة من أجل دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف. وحذّر كثير من المشاركين من البلدان النامية من أن المفاوضات لن تكون مثمرة دون إحراز تقدم ملموس في التصدي لهمومها الإنمائية وضمان التوازن والتوازي فيما بين المجالات المشمولة بالمفاوضات.

٨- وتؤدي إمكانية الوصول إلى الأسواق والمساعدة التقنية دوراً أساسياً في مساعدة البلدان على بناء طاقات التوريد والقدرة التنافسية لديها في مجالاتها التقليدية والناشئة الذي تتمتع فيها بميزة نسبية وتكامل. وأكد كثير من البلدان على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يعمل على دعم، وليس إعاقة، قدرة البلدان النامية على اعتماد سياسات تؤدي إلى تحقيق تقدم في أهدافها الإنمائية الوطنية.

٩- ومع الترابط المتنامي للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، أشار البعض إلى إيجاد توازن صحيح بين حيز السياسة العامة الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية. وشدد عدد من المشاركين على الحاجة إلى تحقيق الترابط الكلي، مع الاعتراف بمسؤولية كل حكومة عن تقييم عملية المقايضة بين المنافع المترتبة على قبول نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على قواعد محددة وقابل للتنبؤ به والتزاماتها الناشئة عنه فضلاً عن المعوقات التي تطرحها هذه الالتزامات.

باء- رزمة تموز/يوليه: الحدّات الرئيسية للتقدم بشأن البعد الإنمائي

١٠- سُلم بأن اتفاق تموز/يوليه يجيء كبداية لمرحلة جديدة وصعبة من المفاوضات ستكون أكثر تقنية وتثير التحدي من الناحية السياسية. والزخم الدافع للمفاوضات المستعادة في العملية الحالية المؤدية إلى رزمة تموز/يوليه ينبغي الحفاظ عليه وتنشيطه بغية اختتام المفاوضات بنجاح.

١١- وجرى التأكيد على أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أعضاء منظمة التجارة العالمية في المرحلة الجديدة من المفاوضات هي القيام، عن طريق مفاوضات موضوعية، بتنفيذ ولاية الدوحة بغية وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج العمل. وسيطلب التصدي للقضايا الإنمائية بذل جهود هادفة ومتضافرة من جانب جميع الأطراف بغية إدراج المعاملة الخاصة والتفاضلية في جميع مجالات المفاوضات وتناول القضايا والاهتمامات المتصلة بالتنفيذ. كما أنه سيتطلب إيجاد حلول ملائمة لاحتياجاتها التجارية والإنمائية المحددة. وطُرحت في هذا الصدد نقطة مفادها أن من الضروري أن تُؤخذ في الحسبان الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية المحددة للبلدان النامية، بالنظر إلى أنه لا توجد استراتيجية تجارية وإنمائية وحيدة صالحة لكل حالة.

١٢- ورئي أن من الضروري بوجه خاص أن يراعي النظام التجاري المتعدد الأطراف مراعاة كبيرة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. فينبغي أن تستفيد هذه البلدان من شروط الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من

الرسوم ومن الحصص فيما يتعلق بجميع المنتجات وذلك في البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى التي هي في وضع يسمح لها بمنح هذه المعاملة، على النحو الذي تدعو إليه اتفاقات دولية شتى. وبمنح إعفاءات من الالتزامات المتعلقة بتخفيض التعريفات والإعانات. وبالإضافة إلى ذلك أشار عدد من الوفود إلى الحاجة إلى تناول الاحتياجات الإنمائية الخاصة للاقتصادات الصغيرة، بما في ذلك الدول النامية الجزرية الصغيرة، التي ما زالت هشة للغاية إزاء الصدمات الخارجية، بما فيها الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك، جرى التأكيد على الاحتياجات الإنمائية المحددة المتصلة بالتجارة والخاصة بالبلدان النامية غير الجزرية وبلدان المرور العابر النامية.

١٣- وتتسم الزراعة بمكانة محورية في المفاوضات وهي وثيقة الصلة خصوصاً بالتنمية وبالحد من الفقر. ومن شأن الإصلاح والتحرير الزراعيين الحقيقيين أن يتيحا فرصاً مستوية لأداء الأعمال وأن يحققا مكاسب للبلدان النامية المصدرّة للمنتجات الزراعية. وشُدّد على أن طرائق العمل الكاملة ينبغي أن تضم معاملة خاصة وتفاضلية تكون فعالة من حيث التطبيق وتأخذ في الحسبان، في جميع الأعمدة الثلاثة للمفاوضات، الاحتياجات الإنمائية المحددة مثل الأمن الغذائي والتنمية الريفية، بما في ذلك عن طريق المنتجات الخاصة وآليات الضمانات الخاصة. ورأت بعض الوفود أن ينبغي توجيه اهتمام خاص لإنشاء آليات من أجل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية بغية معالجة التأثير السلبي المترتب على آثار معدلات التبادل التجاري.

١٤- وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى الوفاء على نحوٍ فعال بالالتزام القاضي بأن "تُعالج بطموح ونشاط وعلى نحوٍ محدد" القضايا التي تثيرها المبادرة القطاعية المتعلقة بالقطن. ويتعين تناول الاهتمامات التجارية والإنمائية المحددة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، بالنظر إلى أن هذه البلدان ما زالت مهمّشة في التجارة الدولية. وأشار إلى التقرير المقدم من فريق الشخصيات المرموقة الذي دعاه الأونكتاد إلى الاجتماع بالنيابة عن الجمعية العامة.

١٥- وبالنظر إلى أن نصيب المصنوعات يبلغ ٧٥ في المائة من صادرات البلدان النامية، فإن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يمثل فرصة لاتباع جدول أعمال إيجابي في المفاوضات التجارية. وشُدّد على أنه لتحقيق نتائج متوازنة وموجهة نحو التنمية فإنه يلزم القيام بمزيد من العمل بشأن التفاصيل المحددة لبعض العناصر الواردة في إطار وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، بما في ذلك الصيغة التي تُتبع والقضايا المتعلقة بمعاملة التعريفات غير الموحدة، والمرونات الموضوعية من أجل البلدان النامية، ومسألة المشاركة في المكون القطاعي للتعريفات، والأفضليات. ورُئي أن من المهم إيجاد الصيغة الصحيحة.

١٦- وأعرب عن آراء مشتركة مفادها أن هموم التكيف التي تواجهها البلدان النامية المتأثرة بتآكل الأفضليات يتعين تناولها على نحوٍ ملائم.

١٧- واعترُف على نطاق واسع بالإمكانات الإنمائية للمفاوضات المتعلقة بالخدمات. وشُدّد على أن رزمة تموز/يوليه تعطي زخماً للمفاوضات المتعلقة بالخدمات بدعوتها أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تقديم العروض المنقحة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥.

١٨ - وبخصوص تيسير التجارة، ومع الاعتراف بما لها من إمكانات في تعزيز التجارة، فإنه أعرب عن القلق إزاء آثارها من حيث التكاليف. ولذلك فقد اعتُبر من التطورات المرحب بها أن رزمة تموز/يوليه تعتمد نهجاً جديداً للمفاوضات وذلك بربط القدرات المالية والإدارية والمؤسسية للبلدان النامية، وتكلفة التنفيذ، بمدى كفاية الموارد المالية والتقنية التي تتاح لها ومستوى هذه الالتزامات وتوقيتها.

جيم - قضايا أخرى

١٩ - سلط عدد من الوفود الأضواء على ما لإزالة نظام الحصص في قطاع المنسوجات والملابس إزالة كاملة وجيدة التوقيت بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من أهمية للتجارة والتنمية. وأوضحت البلدان المطبقة لإجراءات التقييد التزامها باحترام الموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس بخصوص المرحلة النهائية لإزالة الحصص. وأثيرت شواغل التكيف لدى أقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة الشديدة الاعتماد على صادرات المنسوجات والملابس وهي البلدان والاقتصادات التي لديها قدرة تنافسية أقل، بالنظر إلى أن من المتوقع أن تتكبد البلدان المعنية خسائر. ورحب كثيرون في هذا الصدد بورقة غرفة الاجتماعات المقدمة من الأمانة والمعنونة "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية: آثار إهماء الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤".

٢٠ - وشُدّد على أهمية المفاوضات المتعلقة بقواعد منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكرت الحاجة إلى تقييد التدابير الانفرادية التي لها آثار خارج الإقليم الوطني. وأشار إلى أن المفاوضات المتعلقة بالتجارة والبيئة يتعين أن تدعم المصالح الإنمائية والبيئية والتجارية للبلدان النامية. وبخصوص الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وُجّه الانتباه إلى آثار الانقضاء المُنتظر للفترة الانتقالية المتعلقة بحماية براءات اختراع المنتجات في بعض المجالات مثل قطاع المواد الصيدلانية، وإلى الحاجة إلى إيجاد آلية يمكن إنفاذها واستعمالها قانوناً لضمان إمكانية الحصول على الأدوية.

٢١ - وجرى التأكيد على التعجيل بانضمام جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وخاصة أقل البلدان نمواً، إلى منظمة التجارة العالمية بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، بدون عراقيل سياسية وبطريقة تتفق مع الوضع الإنمائي لهذه البلدان. كما يتعين أن يجري على نحوٍ وافٍ في المفاوضات تناول اهتمامات البلدان المنضمة حديثاً.

دال - العالم الأوسع للنظام التجاري الدولي

٢٢ - ازدادت أهمية الاتفاقات التجارية الإقليمية في النظام التجاري الدولي مع تكاثر واتساع وتعمق الاتفاقات المعقودة بين الشمال والشمال، والشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، والتي أصبحت قوة دافعة للجغرافيا الجديدة للتجارة التي هي في طور النشوء. ويشير هذا التطور إلى أهمية ضمان تفاعل وترابط إيجابيين بين الاتفاقات

التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة في سياق المفاوضات المضطلع بها في إطار برنامج عمل الدوحة والمتعلقة بالوصول الأساسي إلى الأسواق ووضع القواعد. وبينما أعرب عن القلق بشأن الآثار الإنمائية المترتبة فيما وراء الحدود على الاتفاقات المعقودة بين الشمال والجنوب والتي تمثل "التزامات مضافة لمنظمة التجارة العالمية"، أُبديت ملاحظة مفادها أنه ينبغي جعل هذه الالتزامات العميقة تفضي إلى زيادة التجارة والتدفقات الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، أُشير إلى تجربة إيجابية في الاتفاقات التجارية الإقليمية المعقودة بين الشمال والجنوب. وشُدّد على التقدم الذي يُعتمد به في الاتفاقات المعقودة بين الجنوب والجنوب. وأكد على أن القرار المُعلّم المتوصل إليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بإطلاق الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يتوقع أن يزيد التجارة بين الجنوب والجنوب على أساس أقليمي.

هاء - دور الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية

٢٣- أعرب المشاركون كافةً عن تقديرهم للدور البناء الذي تسهم به أنشطة الأونكتاد في مجال بناء توافقات الآراء والتحليلات والتعاون التقني في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وجرى التأكيد على فائدة الاستعراض السنوي من جانب المجلس للتطورات في برنامج العمل لما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية، ولا سيما بالنظر إلى أن هذا الاستعراض يتيح لجميع الحكومات فرصة فريدة لمناقشة القضايا خارج إطار تفاوضي رسمي. وأشير إلى ولاية الأونكتاد الفريدة والشاملة المتعلقة بدعم المفاوضات التجارية الدولية. وفي معرض الإشارة إلى العلاقة الداعمة على نحو متبادل بين عمليات الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، شجعت المنظمتان على تعزيز تعاونهما بغية مساعدة البلدان على جني مكاسب إنمائية من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٢٤- وأعرب عن التقدير لما تتيحه برامج الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات بخصوص التجارة الدولية والمفاوضات التجارية من فرصة فريدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما في جميع المجالات الرئيسية لمفاوضات الدوحة وفي إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وشكرت البلدان النامية المانحين لدعمهم لبرامج الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ودعتهم إلى زيادة هذا الدعم لكي يتمكن الأونكتاد من تلبية الطلبات والاحتياجات المتزايدة لدى البلدان النامية.
